

بيروت، ١ آذار ٢٠٢٢

## بيان صادر عن الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد حول تنظيمها المؤتمر الوطني تحت عنوان "نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية؛ شرط مسبق لنجاح خطة التعافي الاقتصادي"

نظمت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد (الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية) مؤتمراً وطنياً تحت عنوان "نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية؛ شرط مسبق لنجاح خطة التعافي الاقتصادي" في فندق "لو رويال" - ضبيّة، وذلك بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) وحضور عددٍ من ممثلين عن الوزارات والديبلوماسيين والخبراء والمتخصصين اللبنانيين والدوليين.

وتوزعت أعمال المؤتمر على أربع جلسات تمحورت حول أهمية نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية لنجاح خطة التعافي الاقتصادي، وأهمية هذه المعلومات في كل من قطاع الغاز والنفط والشراء العام؛ واختتم المؤتمر بجلسة صدر عنها مجموعة من التوصيات بهذا الشأن.

افتتح رئيس الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد د. مصباح مجذوب المؤتمر بكلمة أكد فيها على أهمية تفعيل نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية لزيادة الضمانات المتعلقة بنجاح خطة التعافي الاقتصادي لاسيما في الحد من تضارب المصالح في القطاع العام، مثنياً على الدعم المتواصل من قبل "مركز المشروعات الدولية الخاصة" للجمعية والشراكة الممتدة على مدى عشرين عاماً.

من جهته أثنى السيد عبد الوهاب القبسي، مدير المشاريع لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة على أهمية المؤتمر في هذه الأوقات التي يمر بها لبنان لاسيما في ظل المفاوضات الجارية بين الدولة اللبنانية وصندوق النقد الدولي، لما لموضوع المؤتمر من أهمية على صعيد مكافحة الفساد في القطاع العام، وتحديد الحد من تضارب المصالح.

ومن ثم افتتحت الجلسة الأولى تحت عنوان "أهمية نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية لنجاح خطة التعافي الاقتصادي" والتي أدارها الأستاذ بدري المعوشي مستضيفاً كل من السيد جوليان كورسون المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد الذي تحدث عن أهمية معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في تحديد تضارب المصالح في الإدارة العامة وتأثير ذلك على نجاح خطة التعافي الاقتصادي من خلال الإضاءة

على آثار تضارب المصالح في القطاع العام على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات؛ والسيدة مايرا مارتيني، خبيرة الأبحاث والمناصرة في تدفقات الأموال الفاسدة لدى منظمة الشفافية الدولية، التي تحدّثت عن المعايير الدولية التي ترعى تنظيم معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية وكيفية استعمالها للحد من تضارب المصالح مع عرض للممارسات الفضلى من حول العالم. هذا وقد تحدّث المدير الإقليمي لمركز المشروعات الدولية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غريغوري سيمبسون عن أهمية معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في تعقب ومكافحة تدفقات الأموال الفاسدة عارضاً التحديات والفرص التي يمكن أن تساعد في هذا المجال. وفي ختام الجلسة عرض المستشار القانوني لدى الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد السيد محمد المغبط الدراسة القانونية التي حضرتها الجمعية لتقييم نظام أصحاب الحقوق الاقتصادية في لبنان ونتائج هذا التقييم؛ وبحسب هذه الدراسة فقد نال الإطار القانوني لنظام أصحاب الحقوق الاقتصادية في لبنان، بحسب الاستبيان الذي يتألف من ٥٧ سؤالاً حول مدى تماشي الإطار القانوني مع المعايير الدولية ضمن الدراسة، درجة ٢١٧/١٣١ أي ما يُعادل ٦٠.٣٦٪ من المجموع العام، كما عرض المغبط للتوصيات الناتجة عن الدراسة القانونية والتي يُمكن الوصول إليها عبر الضغط [هنا](#).

وتناولت الجلسة الثانية موضوع "معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في قطاع الغاز والنفط"، وقد أدارها رئيس نادي الصحافة الإعلامي بسام أبو زيد واستضاف كل من السيد وليد نصر رئيس مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول، الذي عرض لعمل الهيئة على صعيد التعامل مع معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية والنصوص القانونية التي تلزم الهيئة نشر معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية، وهو ما تقوم به الهيئة على موقعها الإلكتروني؛ والسيدة ديانا قيسي، عضو في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية وعضو مجلس إدارة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، التي تحدّثت عن دور هيئات المجتمع المدني في مساندة جهود هيئة إدارة قطاع البترول في تطبيق إجراءات موجبات العناية الواجبة على المعلومات المنشورة من قبل الهيئة وأهمية تفعيل العمل بمعلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية لتعزيز حوكمة قطاع البترول. كما تمّ استضافة السيد سايمون تايلور، مؤسس ومدير منظمة غلوبال ويتنس (Global Witness)، الذي عرض للممارسات الفضلى عالمياً حول تفعيل العمل بمعلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية ضمن قطاعات الغاز والنفط.

أما الجلسة الثالثة فقد تناولت موضوع "معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في الشراء العام" وأدارتها الصحافية الاقتصادية محاسن مرسل، مستضيفة كل من الدكتور جان العلية، مدير عام إدارة المناقصات، الذي تحدّث عن كيفية تعرّض قانون الشراء العام الجديد لكل من تضارب المصالح ومعلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية للشركات المتعاقدة والتي تتعاقد مع الدولة، بالإضافة إلى كيفية تعزيز الضمانات عبر هذه المعلومات في إطار عمل هيئة إدارة الشراء العام. كما تمّت استضافة الدكتورة لميا مبيّض، رئيسة معهد باسل فليحان

المالي، التي تحدّثت عن كيفة تعرّض الاستراتيجية الوطنية للشراء العام لتضارب المصالح وأهمية تفعيل معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية ضمن الشراء العام. هذا وقد شارك في الجلسة أيضاً السيد محمد المغبط المستشار القانوني لدى الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، الذي تحدّث عن كيفية استخدام معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في الحد من الاحتيايل ضمن الشراء العام وتنويع الموردّين وتعزيز المنافسة، والتحقّق من الأهلية في عمليات الشراء الاستراتيجية والتفضيلية؛ بالإضافة إلى السيد توم تاونسند، المدير التنفيذي لمنظمة الملكية المفتوحة (Open Ownership) الذي عرض لكيفية التطبيق العملي لعمليّة تفعيل معلومات أصحاب الحقوق الاقتصادية في عدد من الدول من قبل المنظمة.

هذا وقد اختتم المؤتمر بجلسة تقييم عرض فيها كل من السيد جوليان كورسون المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد والسيدة ماري برينسيسيب، مديرة مشروع لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة لأهم النقاط والتوصيات التي تمّ عرضها خلال المؤتمر بالإضافة إلى سبل المضي قدماً.